E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/20
21 December 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الحق في التنمية

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان المقدم وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٧٩

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـة
مقدمة	١ - ٥	٢
أولا - أنشطة مفوضية حقوق الإنسان المتصلة بإعمال الحق في التنمية على النحو الوارد في ..... ولايتها	٦ - ١٠	٢
ثانيا - تنفيذ قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن الحق في التنمية..	١١ - ١٧	٣
ثالثا - التنسيق فيما بين الوكالات ضمـن إطار منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات اللجنة ذات الصلة.....	١٨ - ٢٢	٤

مقدمة

١- رحبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٩/١٩٩٩، بالأولوية العالية التي توليها المفوضة السامية للأنشطة المتصلة بالحق في التنمية، وحثَّت مكتب المفوضة السامية على مواصلة تنفيذ قرار اللجنة ٧٢/١٩٩٨.

٢- ورحبت اللجنة كذلك بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أذن بموجبه للجنة بأن تنشئ آلية متابعة تتألف من فريق عامل مفتوح العضوية وخبير مستقل يكلّف بأن يقدم إلى الفريق العامل، في كل دورة من دوراته، دراسة حول الحالة الراهنة للتقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية.

٣- ودعت اللجنة المفوضة السامية إلى تقديم تقرير إلى اللجنة كل سنة، طيلة دوام الآلية، وتقديم تقارير مؤقتة إلى الفريق العامل وإتاحة هذه التقارير للخبير المستقل، في كل حالة تشمل:

(أ) أنشطة المفوضية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية كما هو وارد في ولايتها؛

(ب) تنفيذ قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة فيما يتعلق بالحق في التنمية؛

(ج) التنسيق فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات ذات الصلة التي تتخذها اللجنة في هذا الشأن.

٤- ويتبع هذا التقرير الهيكل المذكور أعلاه.

٥- ويمكن الاطلاع على معلومات بشأن إعمال الحق في التنمية والمشاكل المتصلة بذلك في التقرير الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/36 بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)؛ وفي التقرير المؤقت المقدم من المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/١٩٩٩، إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية (E/CN.4/1999/WG.18/3).

أولا - أنشطة مفوضية حقوق الإنسان المتصلة بإعمال الحق في التنمية على النحو الوارد في ولايتها

٦- وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ يتحمل المفوض السامي لحقوق الإنسان مسؤولية محددة عن تعزيز وحماية وإعمال الحق في التنمية وزيادة الدعم المقدم لهذا الغرض من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. غير أنه نظراً لوثاقة صلة الحق في التنمية بحقوق الإنسان إجمالاً تتولى المفوضة السامية مسؤوليات أخرى فيما يتعلق بهذا الحق.

٧- ويرد وصف لهذه الأنشطة في الفقرات ٨ و٩ و١٠ من التقرير المؤقت المقدم من المفوضة السامية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية (E/CN.4/1999/WG.18/3)، الذي ترد فيما يلي تكملة للمعلومات الواردة فيه.

٨- صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تقرير ندوة أوسلو عن حقوق الإنسان والتنمية البشرية، التي اشترك في تنظيمها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حكومة النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب تقارير التنمية البشرية) ومفوضية حقوق الإنسان. وهذا التقرير متاح بمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شبكة المعلومات العالمية ("الويب")، وفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٩- وستعقد حلقة التدارس الإقليمية الأفريقية بشأن إعمال الحق في التنمية في ياوندي (الكاميرون) في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومن المزمع أن تعقد خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ حلقة التدارس الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وحلقة التدارس الإقليمية الآسيوية.

١٠- وعقدت في نيودلهي حلقة عمل إقليمية بين الدورات بشأن الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر E/CN.4/1999/94). وستعقد حلقة العمل القادمة في اليمن في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

ثانيا - تنفيذ قرارات لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن الحق في التنمية

١١- تنفيذاً للقرار ١٩٩٩/٧٩، قدَّمت المفوضية الدعم إلى الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية لتنظيم مشاورات غير رسمية مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بعد تأجيل الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية. وكان الغرض من المشاورات هو تبادل وجهات النظر، في سياق غير رسمي، بشأن الدراسة المقدمة من الخبير المستقل إلى الفريق العامل للنظر فيها.

١٢- وقد رجت لجنة حقوق الإنسان، في مقررها ١٩٩٩/١٠٤، وضمن جملة أمور، من الأمين العام أن يدعو الحكومات والمؤسسات الدولية ذات الصلة إلى إبداء تعليقاتها على تقرير الخبير المستقل المعني بسياسات التكيف الهيكلي (E/CN.4/1999)، وطلبت من الخبير أن يقدم إلى الفريق العامل تقريراً مستوفى يتضمن ما يلي:

(أ) مشروع مبادئ توجيهية أساسية للسياسة العامة بشأن سياسات التكيف الهيكلي؛

(ب) التطورات الجديدة، وبصفة خاصة الإجراءات والمبادرات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية وسائر الهيئات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بهذه المسألة.

١٣- ولهذا الغرض، قدمت المفوضة السامية المساعدة إلى السيد فانتوشيرو، الخبير المستقل المعني بسياسات التكيف الهيكلي، لتمكينه من زيارة زامبيا وهندوراس ونيكاراغوا بغية تزويد اللجنة بعناصر تدعم إلغاء الديون العامة الخارجية لهذه البلدان. وسيقدَّم تقرير إلى الفريق العامل، المقرر أن يجتمع قبل الدورة القادمة للجنة.

١٤- وبالنظر إلى الصلة بين التكيف الهيكلي والديون الخارجية، اضطلع السيد شيرو والمقرر الخاص المعني بالديون الخارجية (السيد رينالدو فيغيريدو - بلانشارت) ببعثة مشتركة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكونغرس الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض توعية هؤلاء الشركاء بالحاجة إلى تقديم دعم مالي عاجل وغير مشروط إلى البلدان الثلاثة المشار إليها أعلاه، بالنظر إلى الأزمة الإنسانية التي تواجهها.

١٥- وقد قدمت المفوضة السامية تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين (A/54/36) أشارت فيه إلى عدد من الأنشطة التي تعكس حالة تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٧٩ وقرار الجمعية العامة ٥٣/١٥٥ بشأن الحق في التنمية.

١٦- ويتناول التقرير في الفصل ٦ مسائل متعلقة بالعولمة وحقوق الإنسان كما ناقشتها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في دورتيهما المعقودتين في ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالي. ويتناول التقرير أيضا تأثير السياسات التجارية والاستثمارية والمالية على الصعيد الدولي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، كما بحثتها اللجنة الفرعية (انظر: E/CN.4/Sub.2/1999/11).

١٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، ألقت المفوضة السامية ببيانين أمام دوائر المال والأعمال في مناسبتين: مؤتمر WinConference الذي عقد في عام ١٩٩٩ في انترلاخن بسويسرا في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حيث ألقت بياناً أمام دوائر الصناعة والتجارة والمال الدولية، وألقت المحاضرة الرئاسية السابعة عشرة في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيوريخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وانتهزت المفوضة السامية هاتين الفرصتين لتذكِّر قطاع الشركات بأنه لا يمكن الفصل بين حقوق الإنسان والنظام الاقتصادي الدولي.

ثالثا - التنسيق فيما بين الوكالات ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات اللجنة ذات الصلة

١٨- عملت مفوضية حقوق الإنسان على إبقاء الزخم في تنفيذ مضمون مذكرة التفاهم بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الإطار، نُظمت بنجاح خلال السنة الجارية أربع دورات تدريبية لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونظرائهم الحكوميين، وذلك في أفريقيا الغربية والوسطى (أبيدجان، كوت ديفوار)، وآسيا (كولومبو، سري لانكا)، وأفريقيا الجنوبية والشرقية (ويندهوك، ناميبيا)، وأوروبا الوسطى والشرقية (ألماتي، كازاخستان).

١٩- وتقوم مفوضية حقوق الإنسان بإعداد استراتيجية تتعلق بمشاركتها في عملية الإطار الانمائي الشامل التي استهلها البنك الدولي وستكثف المفوضية، في القريب العاجل، علاقات العمل بينها وبين البنك في ضوء الاتصالات التي يجريها خبراء التكيف الهيكلي والديون الخارجية، بغية تقديم الدعم إلى البرامج القطرية، إن طلب منها. وتواصل المفوضية اتصالاتها مع صندوق النقد الدولي، كما أنها أجرت اتصالات تمهيدية مع منظمة التجارة العالمية.

٢٠- ومنذ الدورة السابقة للجنة، واصلت المفوضية تعزيز علاقات العمل التي تربطها بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية والأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة العمل الدولية؛ وساهمت في إنشاء المرفق العالمي للتنمية المستدامة، وهو محفل للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة إجمالاً والقطاع الخاص، لا يزال في مرحلة استيفاء شروط التصديق عليه.

٢١- وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن المفوضية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية محاضر جلسات فريق المناقشة المعني بحقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، المعقودة في جنيف في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وهذه المحاضر متاحة لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولدى مفوضية حقوق الإنسان؛ كما يمكن الاطلاع عليها في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في شبكة المعلومات العالمية ("الويب").

٢٢- وفيما يتعلق بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قدمت المفوضية في الآونة الأخيرة إلى الفريق المخصص المعني بالحق في التنمية مشروعاً لمادة تدريبية عن حقوق الإنسان تستهدف أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الانمائية، وذلك لإبداء تعليقاته عليه. ومن المتوقع أن تكون المادة التدريبية جاهزة في صيغتها النهائية في أوائل عام ٢٠٠٠.

- - - - -